نشر في مجلة الآثار ٢٠١٨/٣/١١م

آثار الوطن العربي وتحديات الأخطار الراهنة
وجهود المملكة العربية السعودية في المحافظة على الآثار

إعداد:

د. سعيد بن دبيس العتيبي

الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

نشر في مجلة الآثار ٢٠١٨/٣/١١م

آثار الوطن العربي وتحديات الأخطار الراهنة
وجهود المملكة العربية السعودية في المحافظة على الآثار*

إعداد:

د. سعيد بن دبيس العتيبي

الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني

لمحة عن أهمية حضارات الوطن العربي:

شهدت الرقعة الجغرافية للوطن العربي تعاقب حضاري تمتد جذوره إلى عصور ما قبل التاريخ، فقد وجد مواقع للاستقرار البشري تعود إلى نحو (١,٣-١) مليون سنة ق.م في المملكة العربية السعودية في كل من الشويحطية بمنطقة الجوف ووادي دحضه في منطقة نجران، وتعتبر هذه المواقع من أقدم مواقع الاستيطان البشري في قارة أسيا، و في الدرجة الثانية في القدم بعد المواقع المكتشفة في قارة إفريقيا [١].

وظهرت في منطقة الهلال الخصيب ومصر أولى الحضارات المؤثرة في سجل الحضارة الإنسانية، فقد ظهرت في بلاد الرافدين الثورات الحضارية الكبرى، ومنها تعلم الإنسان الزراعة وتدجين الحيوان ونشأت أولى القرى الفلاحية المتمثلة في موقعي جرمو وحسونة في شمال العراق، واختراع الكتابة في حدود٣,٥٠٠ ق.م. وظهرت الحضارة السومرية وأعقبتها الحضارات: الأكدية والبابلية والأشورية، وفي وادي النيل برزت الحضارة المصرية منذ نهاية الألف الرابع ق.م وكانت متفردة بسماتها الحضارية وإنجازاتها الضخمة وأصالتها في مجالات العمران والزراعة والعلوم والفنون، ومنذ منتصف الألف الثالث قبل الميلاد ظهرت الحضارة الفينيقية في بلاد الشام، والتدمرية في حدود القرن الأول قبل الميلاد، كما أن الفينيقيون استقروا في الشمال الإفريقي وكونوا دولة راقية منذ نهاية الألف الثاني ق.م امتدت من سرت شرقاً حتى المحيط الأطلسي غربا، بالإضافة إلى جزر البحر المتوسط وجنوب فرنسا وايطاليا وشبه الجزيرة الإيبرية، وظهرت مملكة الأنباط في حدود القرن الرابع ق.م في بلاد الشام شاملة سوريا والأردن وفلسطين وامتدت حتى شمال غرب الجزيرة العربية، وكانت عاصمتها الشمالية سلع(البترا) وعاصمتها الجنوبية الحجر

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

(مدائن صاح)، ثم شملت الحضارة الكلاسيكية منذ القرن الرابع ق.م أجزاء من بلدان شمال إفريقيا وشرقها والشام والعراق وشمال الجزيرة العربية.[٢]

أما في الجزيرة العربية فقد امتدت حضارة العبيد التي نشئت في شمال العراق منذ الألف الخامس ق.م (٥٠٠٠-٣٤٠٠ ق.م) ، إلى جميع دول الخليج العربية ووجدت آثارها على طول ساحل الخليج العربي وخليج عمان، وتعد حضارة العبيد أولى الحضارات المستقرة في المنطقة والحد الفاصل بين العصر الحجري الحديث والعصور التاريخية، وتلا حضارة العبيد على ساحل الخليج العربي حضارات هيلي وأم النار ودلمون وماجان ، كما نشأت في جنوب الجزيرة العربية ممالك من أشهرها معين وسبا وقتبان وحمير، وامتد نفوذ معين وسبا إلى أطراف الجزيرة العربية الشمالية والشمالية الغربية، وفي وسط الجزيرة العربية قامت مملكة كندة منذ القرن الرابع ق.م الميلاد إلى القرن الرابع الميلادي، كما شهد نهاية الألف الثاني والأول قبل الميلاد ظهور مدن الممالك العربية على طرق التجارة ومن أهمها تيماء وثاج ودومة الجندل، وتمركزت ممالك متعاقبة في شمال غرب الجزيرة العربية تمثلت في مملكة دادان ومن بعدها لحيان[٣].

والوطن العربي يحتل موقعا مهما في خارطة العالم القديم أدى إلى أن تعبره طرق المواصلات والتجارة البرية والبحرية المؤثرة في اقتصاديات العالم القديم، إذ انه يتوسط قارات العالم، وفيه أهم البحار وممراتها المائية فهو يشتمل على: البحر الأحمر وبحر العرب والخليج العربي وخليج عمان والبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي. ومن أشهر تلك الطرق الرئيسة البرية التي كانت تربط أقطار الوطن العربي بما حوله من قارات العالم عن طريق الموانئ البحرية طريق البخور وطريق الحرير.

وساهمت مسارات الطرق البرية والبحرية إلى جانب أهميتها في التجارة في التواصل الثقافي مع بلدان العالم ونشر الحضارة العربية خارج الوطن العربي.

وبعد ظهور الإسلام توحدت أجزاء الوطن العربي تحت راية الإسلام، واتسعت رقعة دولة الإسلام إلى مساحة شاسعة امتدت من الصين شرقا حتى بلاد الأندلس غرباً ومن بحر قزوين شمالا حتى بلاد النوبة جنوباً، وتبلورت حضارة الإسلام المتجانسة وازدهرت في تلك الرقعة الجغرافية الشاسعة في ظل المبادئ السامية للإسلام التي

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

استوعبت حضارات الأمم السابقة وثقافاتها القائمة، وأعادت إنتاجها بما أضافت إليه وأغنته به من معارف وفنون دون أن تعمد إلى محو شيئا منها أو طمسها، وحملت الحضارة الإسلامية مشعل النور والهداية وأنارت السبيل للبشرية وكان من مؤثراتها القوية بزوغ عصر التنوير والنهضة الأوربية.

التراث في ظل الأخطار الراهنة:

تعرض الوطن العربي لنهب ممتلكاته الثقافية أبان فترة الاستعمار والانتداب والاحتلال الغربي الذي بسط نفوذه على عدد من الأقطار العربية، وامتدت أيدي العبث سرقة ونهباً ونبشاً في مواقع الآثار، ونُقلت كثيرُ من روائع التحف والمخطوطات والمنحوتات والأعمال الفنية إلى خارج الوطن العربي، وأصبحت تعرض في المزادات التجارية والمتاحف، وبعضها لقي طريقه إلى التلف و الضياع ، وبعد أن استقلت أقطار الوطن العربي بادرت إلى إنشاء دوائر الآثار وسن القوانين والأنظمة للعناية بالتراث والانضمام إلى المنظمات الدولية المعنية بحماية التراث. إلا إن الجهود ظلت قاصرة عن حماية التراث على الوجه المنشود، إذ ظلت العديد من المعالم والمواقع الأثرية عرضة للأخطار الطبيعية والبشرية، و استمر نزيف تسرب التراث إلى الخارج على أيدي بعض أبناء هذه الأقطار ممن فقدوا الضمير وامتهنوا الاتجار بالآثار من خلال السرقة والنهب والنبش العشوائي في المواقع الأثرية.

تزايدت الأخطار المحدقة بالتراث العربي منذ عام ١٩٩٠م على اثر غزو الجمهورية العراقية لدولة الكويت وما تلا ذلك من غزو الولايات المتحدة الأمريكية للجمهورية العراقية عام ٢٠٠٣م، فقد أتت الحرب أبان غزو الكويت على متحف الكويت و متحف الآثار الإسلامية، ونُهبت مجموعاتهما الأثرية، وتم تدمير الأرشيف الخاص بعمل البعثات الأثرية في دولة الكويت[٤]، وفي عام ٢٠٠٣م سُرق من المتحف العراقي ما يقارب خمسة عشر ألف قطعة أثرية أصلية تراوحت بين أختام اسطوانية ومنبسطة تعود إلى مواقع قديمة مثل نفر وأور والوركاء وغيرها من المواقع الأثرية، كما اشتملت المسروقات على حلي ذهبية وفضية وتماثيل وأوان فخارية تعود إلى مواقع وفترات تاريخية مختلفة، وازدادت عمليات الحفريات الأثرية غير الشرعية في العراق[٥].

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

ومنذ عام ٢٠١١م وعلى اثر قيام ثورات محلية في عدد من البلدان العربية وما نتج عنها من اختلال في الأمن ونشوب نزاعات مسلحة، اتسعت الرقعة الجغرافية للتراث العربي المهدد بالخطر، وكانت آثار العراق وسوريا هي الأكثر تضرراً نظرا لاستمرار حالة عدم الاستقرار.

وتعددت الأخطار المحدقة بالتراث ويأتي في مقدمتها من جراء الأحداث الراهنة:

١-الحروب:

وهي من أشد الأخطار إذ أنها لا تأتي على البشر فقط بل تقضي على منجزاته وحضارته، وقد أصبحت العديد من المعالم الأثرية في مرمى نيران الحروب حيث أن بعض الجماعات المسلحة خاصة غير الشرعية تحتل مناطق يوجد فيها مواقع أثرية وتتخذ من بعض القلاع الأثرية والمتاحف ملاجئ لها وأماكن تخزين لأسلحتها، وتقوم بسرقة ممتلكاتها وتخريبها.

في عام ٢٠١٤م كان ما يقارب ٤٠٠٠ موقع اثري تحت سيطرة تنظيم داعش المتطرف في الأراضي التي سيطر عليها من العراق وسوريا.

وفي العراق تعرضت المدن والمواقع الأثرية في نينوى ونمرود وأشور والحضر للتدمير والتجريف وفي منطقة الموصل وحدها شمال العراق طال التدمير ما لا يقل عن ١٠٠ موقع اثري[٦]. وفي الجمهورية السورية بلغ إجمالي المواقع والمعالم الأثرية المتضررة جراء الحرب ٧٥٨موقعا ومعلماً اثريا، حيث تعرضت المعالم الأثرية في كافة أنحاء الجمهورية للضرر نتيجة الاشتباكات المسلحة، ففي مدينة دمشق أصيب الجامع الأموي وبعض المباني القديمة بأضرار متفاوتة نتيجة القذائف التي تنطلق من مواقع يسيطر عليها مجموعات مسلحة في محيط المدينة، وشملت الأضرار بعض المتاحف والقلاع والمباني القديمة في مدن حمص وحلب ودرعا والحسكة، ومعرة النعمان، وتدمر[٧].

ومثل خطر الحرب تفعل جرائم الإرهاب وتشكل خطراً على المواقع الأثرية و المزارات والمتاحف، كما حدث في مصر خلال حالة الانفلات الأمني التي واكبت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، حين أصيب متحف الفن الإسلامي بالقاهرة بتاريخ ٢٤ يناير

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

٢٠١٤م بأضرار جسيمة إثر انفجار استهدف مديرية أمن القاهرة المواجهة للمتحف ونتج عنه تحطم واجهة المتحف إضافة إلى تضرر ١٧٩ قطعة أثرية نادرة تم ترميم ١٦٠ منها .[٨]

وفي تونس قام ثلاثة أشخاص مسلحين في ١٨ مارس ٢٠١٥م باقتحام متحف باردو واحتجزوا مجموعة من زوار المتحف، وانتهى الهجوم بسيطرة قوات الأمن على المتحف، دون أن يتعرض المتحف لأضرار كبيرة، كذلك القطع الأثرية لم تتعرض لأضرار [٩].

وفي ليبيا أعلنت لجنة التراث العالمي باليونسكو في اجتماعها المنعقد بمدينة استانبول خلال الفترة من ١٠-٢٠ يوليو ٢٠١٦م إدراج خمسة مواقع ليبية على قائمة التراث العالمي المعرّض للخطر بسبب الأخطار الحاليّة والمحتملة التي يسببها النزاع القائم في ليبيا، وهذه المواقع هي: مدينة شحات الأثريّة، ومدينة لبدة الكبرى الأثريّة، ومدينة صبراتة الأثريّة، وجبال أكاكوس الصخريّة ومدينة غدامس القديمة. وتهدف قائمة التراث العالمي المعرّض للخطر إلى إطلاع المجتمع الدولي على الظروف المهدِّدة باندثار الصفات التي أدت إلى إدراج موقع ما على قائمة التراث العالمي وحشد دعم المجتمع الدولي من أجل حماية هذه المواقع[١٠].

٢-السرقة:

سرقة الآثار من الأخطار المزمنة إذ بسببها تسربت كثيرٌ من الممتلكات الثقافية إلى الخارج على أيدي لصوص وتجار الآثار، وهم يحصلون على التحف من خلال النبش في المواقع الأثرية أو سرقة أماكن المجموعات الأثرية من متاحف ومخازن ومعارض ويقومون ببيعها. ولا تقتصر سرقة الآثار على حالات فردية بل تتعداها إلى وجود عصابات بعضها مدرب على معرفة المواقع وكيفية التنقيب فيها وسرقتها وتسويقها، وتغذى هذه العصابات من قبل تجار الآثار، وقد ازدادت سرقة الآثار في ظل الظروف الراهنة وغياب الأمن عن بعض المناطق في الدول التي تشهد اضطرابات وحالات نزاع مسلح، خاصة في المناطق التي خرجت عن سيطرة السلطات النظامية وأصبحت في حوزة العناصر الإرهابية. إذ تقوم هذه العناصر

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

بالسطو على المتاحف والنبش في المواقع الغنية بالآثار بحثا عن لقى أثرية يمكن بيعها للحصول على عوائد مادية من أجل تمويل أعمالهم العسكرية .

في العراق قام تنظيم داعش بحفريات عشوائية في مدن نينوى والنمرود الأثرية، كما قاموا ببيع تصاريح لحفريات غير شرعية في الأماكن الأثرية، وأُخرجت آلاف القطع وتم تهريبها للخارج للبيع في مزادات الأسواق السوداء، أو بيعها من خلال مواقع على الانترنت، وسُرق مالا يقل عن ٧٠ قطعة أثرية من متحف الموصل منها ٣٥ قطعة أصلية من معروضات القاعة الإسلامية، وبقية القطع المعروضة تم تحطيمها ومنها ماجُهل مصيره، وفي مدينة نمرود سُرقت إحدى الوجهات الجدارية الزخرفية من إحدى القصور الأثرية(القصر الشمالي)[١١]، وكذلك في سوريا تعرضت العديد من المواقع الأثرية في درعا، وأفاميا ودير الزور وريف دمشق، والحسكة والرصافة لحفريات عشوائية، واستخدمت الجرافات في أعمال الحفر، كما قام اللصوص في بعض الأماكن بزرع المتفجرات في بعض التلال الأثرية لتسريع عمليات الحفر والكشف عن الآثار [١٢]، ويفيد تقرير المديرة العامة للآثار السورية حول مشروع توثيق التعديات والحفريات السرية على التلال الأثرية في المحافظات السورية، الذي بدأ بالعمل من محافظة حماة، أن الإحصاء الأولى للمواقع المتضررة في محافظة حماه بلغ ٧٦ موقعا من أصل ١٢٢موقع، تتراوح بين تلال ومواقع أثرية مسجلة وغير مسجلة، وقد وجد أن الأضرار تنوعت بين التجريف وأعمال البناء والتنقيب السري، وبينها ٢١ موقع تضرر بسبب الحفريات غير الشرعية[١٣].

وضمن جهود الجهات المختصة في ليبيا في حماية الآثار من السرقة أطلقت الهيئة العامة للثقافة والمجتمع المدني في دولة ليبيا نداءً بتاريخ ١٥ اكتوبر ٢٠١٦م للمنظمات الدولية يُفيد بأن نصف تمثال أثري من المرمر يعود إلى القرن الثاني أو الرابع بعد الميلاد بصدد البيع بالمزاد العلني في فضاءات دروت(Drouot) بباريس ويُمثّل هذا الأثر إحدى قطع مجموعة الآلهة الجنائزية في موقع سيرينا الأثري[١٤].

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

٣- المجموعات المنظمة:

وهي مجموعات مجهولة تقوم بحفريات غير شرعية وتحصل على تمويل من جهات غير معروفة وتهدف إلى الحصول على معلومات معينة ومحاولة إخفائها أو إظهارها حسب الغاية المطلوبة في التزوير أو التحريف.

ويذكر عمار عبد الرحمن في تقرير منشور بعنوان " الآثار السورية في ظل الأزمة" أن مجموعة مكونة من (٢٠٠ شخص) أتت إلى موقع ماري وقامت بتطويقه وشرعت في أعمال البحث والنبش لعدة أيام بتكتم شديد ولم يتمكن أحد من معرفة أي معلومات عنها[١٥]. ولا يخفى أن أهداف هذه الجماعات المنظمة التي تقوم بنبش المواقع الأثرية مشابهة لما تقوم به دولة الاحتلال الصهيوني من حفريات في القدس وحول محيط المسجد الأقصى منذ سنوات عديدة بهدف إثبات وجود لليهود في فلسطين أو طمس معالم الآثار الإسلامية.

٤- الفكر (الايديلوجي) (التطرف الديني)

ينظر البعض إلى الآثار على أنها من الأعمال المرتبطة بعصر عبادة الأوثان ولا يجب إحيائها، وأن المنحوتات الأثرية كانت أوثاناً تعبد من دون الله ويجب إزالتها وتحطيمها حتى لا تعود بالمجتمع إلى عصر الوثنية، وفي ظل هذا الفكر المتطرف قامت ميلشيات طالبان في أفغانستان عام ٢٠٠١م بتحطم تماثيل وادي باميان، وفي الوقت الراهن قام ما يعرف بتنظيم داعش بتحطيم قطع ومجسمات أثرية، يعود بعضها للقرن الثامن قبل الميلاد في متحف نينوى الأثري بمدينة الموصل، ويظهر في الفيديو الذي تم نشره في وسائل الإعلام متحدثٌ من التنظيم يقف أمام مجسم أثري كبير، مشيراً بيده إلى المجسم قائلاً: " إن هذه أصنام وأوثان لأقوام في القرون السابقة كانت تُعبد من دون الله، وكانوا يشركون بالله عز وجل، ويتقربون لتلك الأصنام بالقرابين، وإزالتها واجب شرعي علينا تنفيذه"، مضيفاً بأن ما يسمى بالآشوريين والأكّاديين، كانوا يتخذونهم آلهة للمطر وآلهة للزرع وأخرى للحرب يشركون بها الله ويتقربون إليها بشتى أنواع القرابين".
أيضاً قام عناصر تنظيم داعش بإحراق مكتبة الموصل التي تظم آلاف الكتب والمخطوطات النادرة ، وفي مدينة نمرود تم تدمير مجسمات الثيران المجنحة في

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

كل من البوابات الثلاث لقصر أشور ناصر بال، ثم قامت المجموعة المتطرفة بتفجير المدينة الأثرية بالكامل، وتعرضت عدد من الآثار الإسلامية في محافظة نينوى للتدمير الكلي أو الجزئي بذريعة احتوائها على قبور علماً أن البعض منها يخلو من أي قبر، وقد تنوعت تلك المباني بين أضرحة ومزارات ومساجد(١٦).
وتكثر الأمثلة في سوريا وتتعد مواقعها في ظل الأحداث الراهنة: ففي مدينة تدمر – وهي أحد المواقع المسجلة على قائمة اليونسكو للتراث العالمي– قام تنظيم داعش بتفجير معبد بعلشمين الذي يعود تأسيسه إلى القرن الأول قبل الميلاد وتحطيم ثلاثة من أهم المدافن البرجية الفريدة التي تعود للفترة الكلاسيكية في المشرق العربي بنسفها بمواد متفجرة ، وتفجير اثنين من المقامات الدينية ، وفي مدينة الرقة تعرض متحفها للسرقة وقام التنظيم بتحطيم تمثالين أثريين لأسدين في حديقة الرشيد، كما تعرض موقع الشيخ حسن شمال الرقة بنحو ٢٠٠كم لأعمال حفريات من قبل لصوص الآثار وقام تنظيم داعش بتفجير المزار الموجود بالموقع (١٧).

والجريمة الأكثر بشاعة هي إعدام المدير السابق لآثار تدمر خالد الأسعد وصلبه بدعوى انه هو القائم على إدارة تلك الآثار وصيانتها.

إن هذا الفكر ليس من الإسلام أو الحكمة ومقتضيات الحاضر والمستقبل، فالعناية بالآثار أمر مهم لأن في ذلك خدمة لقضايا الأمة العربية والإسلامية، فالآثار مصدر مهم لدراسة التاريخ ومعرفة حضارة الأمم وركيزة أساسية لفهم الجذور الحضارية، وذاكرة حافظة لمنجزات الأمم. كما أن الآثار مورداً للسياحة التي أصبحت توظف اقتصاديا وتسهم في دعم اقتصاديات الدول لتحقيق التنمية وتوفير فرص العمل.

وفي دراسة أحوال الأمم السابقة والتأمل في آثارهم عبراً وعظات تذكر الإنسان بفناء الحياة ونعيمها وزوال ما فيها من الثروة والجاه والقدرة والسلطان وأن الملك والبقاء لله وحده، وقد أمرنا الله في كتابه الحكيم أن نسير في الأرض ونتأمل في آياته، وفي أحوال الأمم السابقة وأخذ العظة والعبرة، قال تعالى:

{أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا الْأَرْضَ وَعَمَرُوهَا أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَاءتْهُمْ رُسُلُهُم بِالْبَيِّنَاتِ فَمَا كَانَ اللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ}(١٨)

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

{أَوَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ كَانُوا مِن قَبْلِهِمْ كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَآثَاراً فِي الْأَرْضِ فَأَخَذَهُمُ اللَّهُ بِذُنُوبِهِمْ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنَ اللَّهِ مِن وَاقٍ}(١٩)

{ وَكَمْ قَصَمْنَا مِن قَرْيَةٍ كَانَتْ ظَالِمَةً وَأَنشَأْنَا بَعْدَهَا قَوْماً آخَرِينَ }(٢٠)

{فَكَأَيِّن مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ فَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا وَبِئْرٍ مُّعَطَّلَةٍ وَقَصْرٍ مَّشِيدٍ}(٢١) .

وكان لتوجيهات القرآن الكريم أثر لدى المسلمين في احترام التراث الثقافي للأمم السابقة. فعندما أشرق نور الإسلام من الجزيرة العربية في مكة المكرمة كانت الجزيرة العربية تزخر بآثار حضارات عديدة سابقة، كآثار ممالك الأنباط وديدان ولحيان في شمال غرب الجزيرة العربية، وآثار مملكة كندة في وسطها، وآثار ممالك سبا و قتبان وحضرموت، ونجران في الجنوب، وتيماء شمالاً، والجرهاء شرقاً وغيرها من الآثار من مختلف العصور.

وعندما امتدت الفتوحات الإسلامية إلى خارج الجزيرة العربية وأصبحت الدولة الإسلامية مترامية الأطراف، وجد المسلمون في البلدان التي دخلت في الإسلام آثار حضارات متعددة، ففي مصر الحضارات الفرعونية واليونانية والمسيحية وفي بلاد الشام الحضارات الفينيقية والتدمرية..، وفي بلاد الرافدين حضارات السومريين والأكاديين والبابليين والآشوريين..، وقد احترم المسلمون التراث الثقافي للحضارات السابقة للإسلام وأبقوه على ما هو عليه. دون أن يمسوه بسوء وذلك لسماحة الإسلام تجاه تراث غير المسلمين باعتباره تراث ثقافي لشعوب وأمم متعددة الأجناس والأديان. ولم يذكر أنهم أمروا بتحطيم شيئا من التماثيل أو أماكنها كالموجودة في مصر أو الشام أو فارس أو غيرها في الأماكن التي وصل إليها الفتح الإسلامي لأنها لم تعد أوثاناً تعبد من دون الله بل أصبحت أثاراً التأمل فيها يبرهن فضل الإسلام في إنقاذ البشرية من براثن الشرك إلى هدي الإسلام.

الجهود الدولية في المحافظة على التراث:

منذ النصف الأول من القرن الماضي وعلى اثر الدمار الذي تعرضت له العديد من المدن التاريخية والمواقع الأثرية خلال الحربين العالميتين نادت عصبة الأمم المتحدة (هيئة الأمم المتحدة فيما بعد) بضرورة التعاون الدولي لحماية التراث

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الثقافي، وبعده أُنشئت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) عام ١٩٤٥م لتحقيق أهداف حماية التراث .

ومنذ ذلك الوقت شرعت اليونسكو في إصدار المعاهدات والتوصيات وتنظيم المؤتمرات الرامية إلى حماية التراث الثقافي فقد صدر عنها الاتفاقيات التالية المعنية بحماية التراث الثقافي:[٢٢]

اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حال نزاع مسلح.

اتفاقية حظر ومنع استيراد وتصدير الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة

اتفاقية التراث العالمي الثقافي والطبيعي

اتفاقية حماية التراث الثقافي المغمور بالمياه.

وتأسست عدد من المراكز المتخصصة المتعلقة بحماية التراث الثقافي ومنها: مركز التراث العالمي في اليونسكو، والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (ايكروم) والمجلس الدولي للصروح والمواقع الأثرية(أيكوموس) والمجلس الدولي للمتاحف (أيكوم).

وبادرت العديد من الدول العربية إلى العناية بحماية التراث الثقافي، فقد انضمت البلدان العربية لعضوية منظمة اليونسكو والمراكز الدولية وصادقت العديد من الدول على اتفاقيات اليونسكو، كما أُنشئت عدد من المنظمات العربية المعنية بحماية التراث الثقافي مثل المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم(ألكسو) والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسسكو)، وقد اهتمت المنظمات العربية والدولية بحماية التراث الثقافي وصيانته وتقديم أوجه كثيرة من الدعم، واهتمت بقضايا نقل الممتلكات من بلدانها الأصلية بطرق غير مشروعة وأسهمت في مجالات التوعية ورفع قدرات العاملين في مجال التراث الثقافي.

ومنذ اندلاع الأحداث الراهنة في المنطقة العربية بُذلت عدة جهود من قبل المنظمات الدولية والجهات المعنية بحماية التراث، نذكر منها: أصدرت اليونسكو والألكسو

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

عددا من الندآت والبيانات بضرورة تجنيب التراث الثقافي مخاطر النزاعات المسلحة، وعُقد في مقر وزارة الخارجية الألمانية ببرلين يومي ١١و ١٢ ديسمبر ٢٠١٤م، مؤتمر دولي نظمه معهد الآثار الألماني ومؤسسة التراث الثقافي البروسي والجمعية الألمانية لعلم الآثار حول التراث الثقافي المهدد بالخطر" الحفريات والاتجار غير المشروع"، وتم التركيز على أهمية التعاون الدولي لمحاربة الاتجار غير المشروع في الآثار في الدول التي تتعرض لحفريات غير شرعية، خاصة سوريا والعراق ومصر، وأكدت التوصيات الختامية للمؤتمر على ضرورة تقديم الدعم الدولي لمؤسسات العامة بالتراث في البلدان التي تتعرض ممتلكاتها الثقافية للخطر من خلال تقديم برامج تدريب وتعليم ودعم مالي، والعمل على ضبط الحدود في دول الجوار لمنع تهريب الممتلكات الثقافية، وتقديم الدعم التقني والفني لأعمال التوثيق للمواقع الأثرية في البلدان ذات الصلة، وعلى ضرورة: وضع ضوابط لمنع التهريب والتنقيب غير المشروع وتحديد آليات مراقبة الآثار المهربة وآليات بيعها وتعبئة الفجوات الموجودة في القانون الألماني لمحاربة التهريب، وضرورة تدريب مختصين بالآثار ليعملوا في قطاع الجمارك [٢٣].

وعُقد في القاهرة يومي ٢٤-٢٥ رجب ١٤٣٦هـ المؤتمر الوزاري الأول تحت عنوان "التراث تحت التهديد" ، وأعقبه المؤتمر الوزاري الثاني " التراث تحت التهديد" الذي عقد في عمان بالأردن يوم ١٤٣٧/١٢/٧هـ وتم عقد المؤتمرين بمشاركة عدد من الدول العربية والمنظمات الدولية المعنية بالتراث، و صدر عن المؤتمرين توصيات تركزت على: التأكيد على ضرورة إنشاء آليات لتعزيز التعاون في تبادل المعلومات، ودعوة جامعة الدول العربية إلى تقوية التعاون العربي المشترك في مجال حماية التراث، وتوفير تدريب شامل لوحدات مراقبة الحدود والجمارك للتصدي لتهريب الآثار، والعمل على إطلاق حملات توعية ضد الممتلكات الثقافية المسروقة[٢٤].

كما عُقد في برلين يومي ٦ و ٧يونيو ٢٠١٦م مؤتمر الخبراء الثاني، الذي تم تنظيمه بالتعاون بين كل من اليونسكو ووزارة الخارجية الألمانية والمعهد الألماني للآثار ومؤسسة جيردا هتكل، واللجنة الألمانية لليونسكو. وتمحور المؤتمر حول ثلاثة أهداف رئيسية هي: تبادل المعلومات بشأن حالة مواقع التراث في البلدان التي تشهد أزمات، والاتفاق بشكل أولي على الأولويات والتدابير الطارئة، وتنسيق كافة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

الجهود نحو التوصل إلى رؤية مشتركة، وأكد المؤتمر في توصياته الختامية على ضرورة اتخاذ إجراءات فعلية تهدف إلى حماية المدن التاريخية، والمواقع الأثرية، والمتاحف، والتراث المنقول، والتراث اللامادي، وبناء القدرات، وبرامج التوعية، ومحاربة التهريب والاتجار بالآثار، وحث المشاركون جميع الدول المعنية على تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢١٩٩) الذي يُجرم الاتجار بالآثار السورية والعراقية، وأكدوا على أهمية إنشاء قائمة بالقطع الأثرية المسروقة والمنهوبة من المواقع الأثرية لكي تساعد في ضبطها، وإعادتها إلى موطنها الأصلي، وناشد المشاركون الجهات الدولية الممولة للمساهمة في برامج حماية التراث، وأكد المؤتمر على دور المجتمعات المحلية في عملية حماية التراث وضرورة إشراكها في الخطط التي تستهدف حمايته وإعادة تأهيله[٢٥].

وخلال الفترة من ٨ – ١٠ نوفمبر ٢٠١٦ عقدت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) بمدينة الكويت الدّورة ٢٢ لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي وكانت تحت موضوع " التراث الأثري و التاريخي في الوطن العربي و الأخطار الراهنة" ، هدف المؤتمر إلى دراسة واقع التراث في ظل الأخطار الراهنة وأنواع هذه الأخطار وسبل التصدي لها ، والتدابير الواجب اتخاذها لإعادة ترميم المواقع التي تعرضت للتدمير ، واستعادة الممتلكات الثقافية المسروقة، وتبادل تجارب الدول في حماية آثارها في أوقات السلم والحرب[٢٦].

وخلال الفترة من ٢–٣ ديسمبر ٢٠١٦م ، استضافت أبو ظبي " المؤتمر الدولي للحفاظ على التراث الثقافي المهدد بالخطر" ، في إطار شراكة دولية لحماية التراث الثقافي في العالم المهدد بالنزاعات المسلحة، أطلقتها الأمارات العربية المتحدة وفرنسا، برعاية اليونسكو، وحضر المؤتمر الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبو ظبي، والرئيس فرانسوا أولاند رئيس الجمهورية الفرنسية سابقاً، وعدد من قادة دول العالم وممثلون لأكثر من ٤٠ دولة، وخاصة من الدول التي تعرضت كنوزها التراثية للتلف أو الفقدان جراء النزاع المسلح، وممثلون من الجهات المهتمة بقضايا حماية التراث الثقافي، وخبراء مختصين ونشطاء المجتمع المدني المدافعين عن قضايا حماية التراث الثقافي والإنساني.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

تضمن البيان الختامي للمؤتمر (إعلان أبو ظبي) التأكيد على التزام الدول الأطراف في المؤتمر بالمساهمة في حماية التراث الثقافي المهدّد بالخطر والتصدي لأعمال الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، والإشادة بجهود اليونسكو في مجال حماية التراث الثقافي وتشجيع التعددية الثقافية، وضمان احترام اتفاقية حماية التراث الثقافي في حال النزاع المسلح (لاهاي١٩٥٤) وبروتوكوليها في عامي ١٩٥٤ و ١٩٩٩، ومكافحة الاتجار غير المشروع، وتعزيز الثقافة باعتبارها أداة للتقّريب بين الشعوب وتعزيز الحوار. وأكد أعضاء المؤتمر التزامهم بتوحيد الجهود من أجل التراث بما يدعم الجهود الدولية لحماية التراث الثقافي المعرض لخطر النزاع المسلح والإرهاب، وأعلن المؤتمر أنه انطلاقاً من العمل بروح عالمية، ومبادئ اتفاقيات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة "اليونسكو" فإنه سيلتزم بالمضي قدماً لتحقيق هدفين طموحين على المدى الطويل لضمان تكثيف جهود المجتمع الدولي لحماية التراث هما: إنشاء صندوق دولي لحماية التراث الثقافي المعرض للخطر في أوقات النزاع المسلح ، يساعد في تمويل العمليات الوقائية والطارئة ومكافحة الاتجار غير المشروع في القطع الأثرية الثقافية والمساهمة في ترميم الممتلكات الثقافية التي لحقت بها الأضرار، وإنشاء شبكة دولية من الملاذات الآمنة لحماية الممتلكات الثقافية المعرّضة لخطر النزاع المسلح أو الإرهاب على أراضيها، أو في بلد مجاور إذا كان تأمينها على المستوى الوطني غير ممكن، أو في بلد آخر وذلك وفقاً للقانون الدولي وبناءً على طلب من الحكومات المعنية، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات والسياقات الوطنية والإقليمية للممتلكات الثقافية المطلوب حمايتها.

وأعلن المؤتمر في ختام البيان بأنه سيتم عقد مؤتمر للمتابعة في عام ٢٠١٧م لتقييم مدى التقدم المحرز في تنفيذ المبادرات المنطلقة في أبوظبي والمشروعات الأولى التي يتم تمويلها من قبل الصندوق الدولي، ثم عقد في باريس بتاريخ ٢٠ مارس ٢٠١٧ م مؤتمر الجهات المانحة للصندوق الدولي لحماية التراث الثقافي المعرض للخطر في أوقات النزاع المسلح ، و تم في هذا المؤتمر الإعلان عن إطلاق الصندوق، وإعلان العديد من الدول التبرع لهذا الصندوق[٢٧].

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وبتاريخ ٢٤ مارس ٢٠١٧م، اتخذ مجلس الأمن الدولي قرارا تاريخيا حيث تبنى بالإجماع القرار رقم ٢٣٤٧ ضد تدمير التراث الثقافي، وذلك ضمن جلسة عامة نُظّمت تحت عنوان "حفظ السلام والأمن الدوليّين: تدمير التراث الثقافي والإتجار غير المشروع به على يد جماعات إرهابيّة في حالات النزاع المسلح" وقال المجلس إن القرار الأوروبي الذي صاغته إيطاليا وفرنسا يأسف ويدين التدمير غير القانوني للتراث الثقافي بما في ذلك تدمير المواقع الدينية، فضلاً عن نهب وتهريب الممتلكات الثقافية من المواقع الأثرية والمتاحف والمكتبات ودور المحفوظات وغيرها من المواقع خلال الصراعات المسلحة، لاسيما من جانب الجماعات الإرهابية.

ودان المجلس الحملات الممنهجة للتنقيب غير القانوني ونهب وسلب التراث الثقافي لاسيما التي ارتكبها ما يسمى تنظيم داعش وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات.

وأكد أن الدول الأعضاء تتحمل المسؤولية الأولى عن حماية تراثها الثقافي، مشددًا على أن الجهود الرامية إلى حماية التراث الثقافي خلال النزاعات المسلحة ينبغي أن تكون متفقة مع ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك مقاصده ومبادئه وأن تحترم سيادة جميع الدول.

ورحب المجلس بالإجراءات التي اتخذتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في إطار مهامها في الحفاظ على التراث الثقافي من الخطر واتخاذ إجراءات لحماية الثقافة وتعزيز التعددية الثقافية في حالة نشوب نزاع مسلح ودعوة الدول الأعضاء إلى دعم هذه الأعمال[٢٨].

ويعتبر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٤٧ هو أول قرار تاريخي على الإطلاق يعتمده مجلس الأمن للتركيز على التراث الثقافي، و تأييد هذا القرار بالإجماع يجسّد اهتماماً دولياً يركز على حماية التراث الثقافي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

عناية المملكة العربية السعودية بالآثار على المستوى المحلي والدولي:

تولي المملكة العربية السعودية التراث الثقافي قدر كبير من الأهمية على المستويين المحلي والدولي، فعلى المستوى المحلي وإدراكا من المملكة لأهمية الآثار ولضرورة إيجاد دائرة متخصصة تعنى بدراسة الآثار وحمايتها، صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٧٢٧ في ١٣٨٣/١١/١٨هـ بالموافقة على إيجاد دائرة للآثار ترتبط بوزارة المعارف، ثم صدر المرسوم الملكي رقم م/٢٦ وتاريخ ١٣٩٢/٦/٢٢هـ بالموافقة على نظام الآثار وتشكيل المجلس الأعلى للآثار[٢٩]، ومنذ إنشاء إدارة الآثار شرعت وفق خططها في أعمال المسح الأثري والبحث العلمي وحماية مواقع الآثار وإنشاء المتاحف.

وفي عام ١٤٢١هـ أُنشئت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، ونُقلت مهام الآثار والمتاحف من وزارة التربية والتعليم إلى الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني لتصبح الهيئة مسئولة عن تنفيذ مهام الآثار والمتاحف إلى جانب مسؤوليتها عن السياحة، وعملت الهيئة في وقت وجيز على تنفيذ إستراتيجية لتطوير قطاع الآثار والمتاحف تضمنت خطة لأعمال المسح الأثري وتسجيل الآثار وحمايتها وتوجيه أعمال التنقيب في المواقع الأثرية المهمة، بمشاركة بعثات من جامعات ومعاهد عالمية مشهورة، وتأهيل تلك المواقع وفتحها للزوار، كما عملت على تطوير المتاحف القائمة وإنشاء متاحف جديدة لتكون مصدراً معلوماتياً باستخدام التقنيات الحديثة .

تتم حماية الآثار في المملكة وفقا لأحكام نظام الآثار والاتفاقيات الدولية، ولأهمية مواكبة المستجدات المحلية والعالمية في مجال حماية الآثار عملت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني على تطوير نظام الآثار والمتاحف، وصدر مرسوم ملكي برقم م/٣ وتاريخ ١٤٣٦/١/٩هـ بالموافقة على نظام الآثار والمتاحف والتراث العمراني. وتعمل الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني على حماية الآثار من خلال برامج ومشاريع من أهمها:[٣٠]

١. السجل الوطني للآثار والمجموعات الأثرية:
تم إعداد سجل رقمي وطني مرتبط بخريطة رقمية أسقطت عليه جميع المواقع الأثرية المسجلة من خلال أعمال المسح الأثري، والبالغ عددها قرابة عشرة

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

آلاف موقع اثري، يشتمل على معلومات مركزة عن المواقع وكذلك سجل بمواقع التراث العمراني، كما تم إعداد سجل رقمي آخر خاص بالمجموعات الأثرية وقطع التراث الشعبي يشتمل على وصف للقطع وصورها وأماكن حفظها.

٢. تسوير وتبتير المواقع الأثرية:

تتم حماية المواقع الأثرية من التعديات أو الزحف العمراني من خلال إحاطة هذه المواقع بسياجات محكمة أو وضع علامات خراسانية تبين حدود هذه المواقع، ولوحات تعريفية لهذه المواقع توجه بالمحافظة عليها وعدم المساس بها.

٣. تأمين حراسات دائمة للمواقع الأثرية والمتاحف:

يتم تعيين عدد من الحراس الدائمين في المواقع الأثرية والمتاحف والمباني التاريخية، كما يتم تعيين مراقبي أثار، و تأهيل هؤلاء الحراس والمراقبين وفقا لمتطلبات مهامهم.

٤. ترميم الآثار

تعمل الهيئة العامة للسياحة و التراث الوطني على ترميم المباني والقلاع الأثرية والتاريخية، وفق الأساليب العلمية التي تضمن لها البقاء، كما قامت الهيئة بتشجيع المواطنين بالمساهمة في ترميم وصيانة بعض المعالم التاريخية خاصة الواقعة ضمن ممتلكاتهم الخاصة وقدمت لهم الدعم اللازم.

٥. نزع الأملاك المتداخلة مع المواقع الأثرية:

تتعامل الهيئة مع الأملاك الخاصة المتداخلة مع المواقع الأثرية وفقا لنظام الآثار الذي يقضي بنزع ملكيتها للمنفعة العامة بهدف توفير الحماية اللازمة للمواقع الأثرية.

٦. تنظيم الاتجار بالآثار

يجيز نظام الآثار في المملكة العربية السعودية تداول الآثار المنقولة وقطع التراث الشعبي المملوكة للأشخاص والمسجلة من قبل ملاكها لدى الهيئة في سجل الآثار بوصفها تراثاً وطنياً داخل حدود المملكة فقط وذلك بعد الحصول على تصريح من الهيئة، وفي حالة البيع يكون للهيئة الحق في أولوية الشراء،

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وتقوم الهيئة بالترخيص لمحال الاتجار بقطع التراث الشعبي ومراقبتها بالتنسيق مع أمارات المناطق ومحافظاتها والأمانات والبلديات.

وعملت الهيئة على استعادة الآثار الوطنية من الداخل والخارج حيث شكلت لجنة دائمة برئاسة الهيئة وعضوية وزارات الداخلية والخارجية والتجارة والصناعة وهيئة التحقيق والإدعاء العام ومصلحة الجمارك، لاستعادة المجموعات الأثرية التي نقلت إلى خارج المملكة بطرق غير مشروعة، وأثمرت الجهود المبذولة في هذا المجال عن استعادة أكثر من (١٦) ألف قطعة من داخل المملكة وأكثر من(٣٢) ألف قطعة من خارج المملكة.

وحرصت الهيئة على تنفيذ برامجها في مجال حماية الآثار بالشراكة مع المؤسسات الحكومية لأن قضايا الآثار في المملكة تتداخل ولا تقتصر على جهة واحدة. ولهذا تم توقيع عدد من الاتفاقيات ومذكرات التعاون مع عدد من الوزارات والجامعات والهيئات للمساهمة في العناية بالآثار والتصدي لمحاولات التعدي على المواقع الأثرية بجميع أشكالها ومنع تهريبها إلى الخارج أو إدخال الآثار المسروقة إلى المملكة أو الاتجار غير المشروع بها.

ولأهمية التوعية في حماية الآثار تبنت الهيئة إستراتيجية إعلامية تقوم بتنفيذ برامج وحملات إعلامية ومبادرات متتالية، وحرصت على إشراك المجتمعات المحلية في جهود المحافظة على الآثار وانطلقت هذه الحملات والبرامج في التوعية وترسيخ المبادئ بأن العبث بالآثار أو طمسها أو سرقتها يعد إسأة في حق الوطن وتاريخه كونها آثار وطنية وملك للأمة بما تمثله من أهمية وبعد تاريخي و ثقافي وحضاري .

واتخذت برامج التوعية والتعريف بالآثار عدة مسارات، فقد نفذت معارض: من أبرزها معرض روائع آثار المملكة عبر العصور، وهو يهدف إلى التعريف بالبعد الحضاري للمملكة وقد انطلق منذ عام ٢٠١٠م حيث أقيم في متحف اللوفر بباريس ومازال يتنقل إلى عدد من العواصم والمدن العالمية. وضمن حملة استعادة الآثار الوطنية أقيم عام ٢٠١٢م معرض لبعض الآثار المستعادة كما أُقيمت معارض توعوية في المدارس والأسواق التجارية، وبرامج إعلامية وندوة عالمية عن استعادة الآثار شارك فيها خبراء محليون ودوليين.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

وهناك مسار الإعلام: فقد عملت الهيئة بالتعاون مع وزارة الإعلام على إنتاج مجموعة متنوعة من البرامج الإذاعية والتلفزيونية والأفلام عن مواقع الآثار في المملكة وبثها عبر القنوات السعودية المختلفة .

كما أصدرت الهيئة مجموعة من المجلات والنشرات العلمية والتعريفية عن السياحة والآثار في المملكة العربية السعودية، تهدف إلى التعريف بهذه الآثار والتوعية بأهمية المحافظة عليها.

كما قامت الهيئة بتنفيذ قافلة الإعلام السياحي وهي قوافل قامت الهيئة بتنظيمها بالتعاون مع وزارة الإعلام وعدد من المؤسسات الحكومية والخاصة انطلقت منذ عام ٢٠٠٧م على شكل رحلات لمناطق المملكة وتستضيف من خلالها كتاب الرأي وممثلين من مختلف وسائل الإعلام لزيارة المناطق الأثرية والسياحية، وقد سيرت الهيئة حتى نهاية عام ٢٠١٤م ٢٦ قافلة شارك فيها نحو ١٠٠٠ إعلامي وكاتب رأي ومصور وحققت الكثير من النتائج الإيجابية في التعريف بالآثار في المملكة.

وفي سبيل تعزيز الانتماء للوطن والقيم الإيجابية وتنمية الشعور بالمسئولية نحو المحافظة على تراث الوطن ومنجزاته الحضارية نفذت الهيئة برامج تستهدف الشباب وبخاصة طلاب وطالبات المدارس الثانوية والجامعات تهدف إلى تعريفهم عن قرب على تراث وطنهم الحضاري، ومنجزاته الحضارية ومقوماته السياحية والذي تعبّر عنها آلاف المواقع التاريخية، والأثرية، والحضارية، والحياة الاجتماعية، والثقافات المتنوعة والمنجزات التنموية ، وتبنت لذلك برنامج (عيش السعودية) وهو برنامج وطني تنفذه الهيئة بالشراكة مع مختلف الجهات في القطاعين العام والخاص. ويعتمد البرنامج بشكل رئيس على الرحلات كأهم الوسائل التي يمكن أن تعرف الشباب بوطنهم خارج مجتمعهم الذي نشئوا فيه، من خلال زيارات المواقع الأثرية والبيئية والمعالم الحضارية ، والإطلاع على التنوع الثقافي للمجتمعات في كافة مناطق المملكة. ويشرف على تنفيذ البرنامج مشرفين ومربين من مختلف مناطق المملكة.

ويعد برنامج خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري للمملكة الذي تبنته الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني وصدرت بشأنه موافقة المقام السامي الكريم بتاريخ ١٤٣٥/٧/٢١هـ نقلة كبرى لتحقيق الحماية والمعرفة والوعي والاهتمام

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

والتنمية لمكونات التراث الوطني، حيث يشتمل البرنامج على (١٠) مسارات ضمن مجالات التراث الوطني يندرج تحتها(٧١) مشروعاً إلى جانب (١٢٦) مشروعا تمول وتنفذ من قبل شركاء الهيئة، ومسارات البرنامج الرئيسية هي: العناية بمواقع التاريخ الإسلامي، إنشاء وتأهيل وتجهيز المتاحف والمواقع الأثرية في المناطق والمحافظات، التشغيل والصيانة للمتاحف والمواقع الأثرية، المحافظة على مواقع التراث العمراني وتنمية القرى التراثية، تسجيل وحماية الآثار والبحث والتنقيب الأثري، برامج وأنشطة المتاحف والمواقع الأثرية، تنمية الحرف والصناعات اليدوية، التوعية والتعريف بالتراث الوطني، استقطاب وتطوير الكوادر البشرية اللازمة لإدارة التراث الوطني، فعاليات التراث الثقافي [٣١]، وقد وضعت الهيئة مسارات هذا البرنامج ضمن مبادراتها التي تسعى إلى تحقيقها في إطار رؤية المملكة ٢٠٢٠.

وتأكيداً لأهمية هذا البرنامج أشادت به المديرة العامة لليونسكو، مشيرة إلى انه يستهدف رفع مستوى الوعي بتاريخ المملكة وحماية المواقع الأثرية والحفاظ على التراث الذي يشمل المدن القديمة وتهيئتها وتطويرها وضمان التشغيل الأمثل لمتاحف المملكة.

موضحة أن المشروع، سيسهم في تعزيز الحماية والحفاظ على الآثار والمواقع الأثرية بالمملكة، وبالتالي يعد مناسبا تماما لأن يتوافق مع تنفيذ اتفاقية اليونسكو ١٩٧٠ م بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة.

كما رحب مؤتمر القمة الإسلامي الذي عقد بمدينة اسطنبول بالجمهورية التركية خلال الفترة ١٤-١٥ ابريل ٢٠١٦م بتأسيس المملكة العربية السعودية لبرنامج خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري للمملكة وجاءت هذه الإشادة المهمة على مستوى قادة الدول الإسلامية في بيانهم الختامي للقمة لتؤكد أهمية برنامج خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري الذي تتبناه الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني ودوره في العناية بالتراث الحضاري الذي يعد مكونا أساسا لهوية المملكة العربية السعودية بما تمثله من مكانة تاريخية وحضارية[٣٢].

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

اهتمام المملكة العربية السعودية بحماية الآثار على المستوى الدولي:

المملكة العربية السعودية عضوا في عدد من المنظمات الدولية المعنية بالمحافظة على التراث الثقافي ويأتي انضمامها لهذه المنظمات حرصاً منها على المساهمة مع بقية دول العالم في الحفاظ على التراث الثقافي وذلك من خلال دعمها المادي والسياسي والمشاركة في صناعة القرار في هذه المنظمات الدولية، فقد كانت المملكة إحدى الدول المؤسسة لليونسكو، حيث شاركت في المؤتمر الذي عقد في لندن عام ١٩٤٥م ، وانبثق عنه الميثاق التأسيسي للمنظمة في ٢٦مارس ١٩٤٦م وصادقت المملكة على هذا الميثاق وقد كان عدد الدول التي وقعت على الميثاق التأسيسي للمنظمة عام ١٩٤٦م عشرين دوله، وكان ترتيب المملكة الثالثة بينها(٣٣).

كما انضمت المملكة بتاريخ ١٤٢٠/٦/١٧هـ لعضوية المركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (ايكروم) وهو منظمة حكومية أنشأتها اليونسكو عام ١٩٥٦ ومقرها روما، مهمتها صيانة التراث الثقافي الثابت والمنقول(٣٤).

وانضمت المملكة إلى جميع الاتفاقيات الصادرة عن اليونسكو لحماية التراث الثقافي وهي:(٣٥)

١- اتفاقية حماية الممتلكات الثقافية في حالة نزاع مسلح (اتفاقية لاهاي) وبروتوكوليها لعامي ١٦٥٤م و١٩٩٩م

٢- اتفاقية بشأن التدابير الواجب اتخاذها لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة

٣- اتفاقية حماية التراث العالمي الثقافي والطبيعي.

٤- اتفاقية حماية الآثار الغارقة

أما على المستوى الإقليمي العربي فالمملكة عضو في المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وهي إحدى المنظمات العربية المتخصصة التي أنشأتها جامعة الدول العربية، وتعنى أساساً بتطوير الأنشطة المتعلقة بمجالات التربية والثقافة والعلوم على

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

المستوى العربي وتنسيقها. وتقدم المساعدة في إحداث الوسائل الجديدة والإستراتيجيات المتعلقة بتطوير هذه المجالات .

أُقر ميثاق المنظمة في الدورة الحادية والأربعين لمجلس جامعة الدول العربية المنعقد بالقاهرة في ٢٥مايو ١٩٦٤، وفي ٢٥ يوليو ١٩٧٠تم الإعلان عن قيام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم رسمياً في الاجتماع الأول للمؤتمر العام بالقاهرة ، واعتمد الإطار المحدد لدورها وبرامجها وأهدافها، وكانت المملكة العربية السعودية من أوائل الدول الأعضاء التي انضمت للمنظمة ، فقد أنظمت إليها بعد عامين من إنشائها، عام ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م[٣٦].

كما أن المملكة عضو في المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة (إيسيسكو) وهي منظمة دولية تتبع لمنظمة التعاون الإسلامي، متخصصة في ميادين التربية والعلوم والثقافة والاتصال. تأسست بقرار من مؤتمر القمة الإسلامي الثالث المنعقد في مكة المكرمة والطائف في شهر يناير عام ١٩٨١م، الذي تمت فيه المصادقة على القرار الصادر عن المؤتمر الإسلامي الحادي عشر لوزراء الخارجية المنعقد في شهر مايو عام ١٩٨٠م بإسلام آباد في الجمهورية الإسلامية الباكستانية، والذي اعتمد النظام الأساسي للمنظمة.وانعقد المؤتمر التأسيسي للمنظمة في فاس بالمملكة المغربية في الفترة من ٩-١١/٧/١٤٠٢هـ ،الموافق ٣-٥/مايو ١٩٨٢م[٣٧].

وتعمل المملكة من خلال عضويتها في هذه المنظمات على مشاركة دول العالم في حماية التراث الثقافي، فقد عملت على موائمة نظام الآثار واللوائح التنفيذية المعمول بها في مجال الآثار مع الاتفاقيات الدولية، وقامت بتسجيل عدد من المواقع على قائمة التراث العالمي، كما أنها تحظر دخول أي قطع مهربة إلى أرضيها وسبق أن أعادت عدد من القطع المهربة إلى بلدانها الأصلية ومنها العراق ومصر واليمن، وقامت المملكة مؤخرا بتقديم تبرع مالي مقداره عشرون مليون دولار للصندوق الدولي لحماية التراث الثقافي.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

التوصيات:

١- العمل على تفعيل اتفاقيات حماية التراث الثقافي وتحديث آليات تنفيذها بما يتفق مع تزايد وتنوع الأخطار الراهنة التي تواجه التراث.
٢-التصدي لانتشار الفكر المتطرف ضد الآثار من خلال الإعلام والثقافة والتعليم ونشر مبادئ سماحة الإسلام والمفاهيم الصحيحة حول الآثار.
٣- دعوة المنظمات الإقليمية المعنية بالمحافظة على التراث الثقافي لإنشاء مرصد لجمع المعلومات عن المواقع الأثرية في الوطن العربي التي تعرضت للدمار وعن القطع التي سرقت جراء الأحداث الراهنة والعمل على التنسيق مع اليونسكو والبلدان العربية لوضع الخطط والحلول لمعالجة الأضرار واستعادة الممتلكات المسروقة .
٤-تبادل المعلومات حول عمليات سرقة الآثار والاتجار غير المشروع بها والاستفادة من شبكات المعلومات الحديثة في تبادل المعلومات.
٥- تعزيز دور المتاحف والمؤسسات الوطنية المعنية بالتراث من خلال الدعم الفني والمادي وبناء القدرات.
٦-تعزيز دور المجتمعات المحلية في حماية التراث من خلال التوعية والتثقيف وإشراك ممثلين منها في مجالس ولجان المتاحف والمؤسسات الوطنية المعنية بحماية التراث.
٧-العمل على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية الآثار من خلال:
أ- توفير ملاذات أمنه تودع فيها المجموعات الأثرية وقت النزاعات المسلحة.
ب-توثيق المجموعات الأثرية بما يسهل عملية التعرف عليها واسترجاعها عند فقدها.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

نشر في مجلة الآثار ٢٠١٨/٣/١١م

الهوامش

* أصل هذا المقالة ورقة قدمتها في الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي التي عقدت بمدينة الكويت خلال الفترة من ٨-١٠ نوفمبر ٢٠١٦م، وكان الموضوع الرئيس للمؤتمر" التراث الأثري والتاريخي في الوطن العربي والأخطار الراهنة" وهدفت هذه الدورة إلى تدراس حالة الآثار في البلدان العربية التي تشهد حالات نزاع مسلح، وإيجاد الحلول الملائمة للمحافظة عليها، وتبادل تجارب الدول المشاركة في مجال عنايتها بالآثار، وقد تم تطوير الورقة وتحديثها بما استجد من معلومات لتخرج في هيئة هذه المقالة العلمية.

(١) عباس سيد أحمد محمد علي، " العصور الحجرية المبكرة في المملكة العربية السعودية"، حصاد ندوة شبه الجزيرة العربية عبر العصور، ٧-٩ مايو ٢٠٠٦م، وزارة الثقافة ، سلطنة عمان، (د.ت) ص ص٨٥-٨٦.

(٢) للإطلاع على حضارات الوطن العربي القديمة، انظر: عبد العزيز صالح، الشرق الأدنى القديم في مصر والعراق، (د.م) مكتبة دار الزمان،(د.ت)، محمد أبو المحاسن عصفور، معالم تاريخ الشرق الأدنى القديم، بيروت، دار النهضة، د. ت

(٣) عبد الله حسن مصري، مقدمة عن الاستيطان البشري في المملكة العربية السعودية، أطلال، العدد الأول، ١٣٩٧هـ/١٩٩٧م، ص ص ٩-٢٠، عبد الرحمن الأنصاري، وآخرون، الحضارة العربية الإسلامية عبر العصور في المملكة العربية السعودي، الرياض، مؤسسة التراث، ١٤٣٠هـ ، ص ص ٦٧-١٣٤ .

(٤) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،" تقرير دولة الكويت " الحفريات الأثرية غير الشرعية والمتاجرة بالآثار، وثيقة العمل للمؤتمر التاسع عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي، الرياض٢١-١٤٣٠/١١/٢٣هـ ، ص ص ٤٤-٤٦.

(٥) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،"المتاجرة بالممتلكات الثقافية المسروقة والحفريات غير الشرعية في جمهورية العراق "، الحفريات الأثرية غير الشرعية والمتاجرة بالآثار، وثيقة العمل للمؤتمر التاسع عشر للآثار والتراث الحضاري في الوطن العربي، الرياض٢١-١٤٣٠/١١/٢٣هـ ، ص ص ٨٩-٩٤.

(٦) هيئة السياحة العراقية، تقرير أولي عن تدمير الموروث الحضاري لمحافظة نينوى، من ١٠ حزيران ٢٠١٤ لغاية ١٠ حزيران ٢٠١٥م، ص ٣، نشر التقرير(pdf) على موقع هيئة السياحة العراقية: http://www.mta.gov.iq/index.php?name=Pages&op=page&pid=228 تاريخ الاسترجاع ٢٨ ابريل ٢٠١٧م.

(٧) عمار عبد الرحمن، الآثار السورية في ظل الأزمة: التحدي والإستجابة، دمشق، مركز دمشق للدراسات والأبحاث، (د.ت) ، ص ص ٣١-٣٢ . وللإطلاع على تفاصيل أوسع انظر الموقع الرسمي للمديرية العامة للآثار والمتاحف السورية http://www.dgam.gov.sy/index.php?m=274 تاريخ الاسترجاع، ٢٨ ابريل ٢٠١٧م.

(٨) المتحف المصري https://ar.wikipedia.org/wiki/ تاريخ الاسترجاع ٣٠ ابريل٢٠١٧م

(٩) هجوم متحف باردو https://ar.wikipedia.org تاريخ الإسترجاع ٢ مايو ٢٠١٧م.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

(١٠) اليونسكو تضيف خمس مواقع ليبية إلى قائمة التراث العالمي، الموقع الرسمي لمركز أنباء الأمم المتحدة http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=26577#.WQeBE0Xytdg تاريخ الاسترجاع ١ مايو ٢٠١٧م

(١١) هيئة السياحة العراقية، تقرير أولي عن تدمير الموروث الحضاري لمحافظة نينوى، ص ص ٤-٢٣.

(١٢) عمار عبد الرحمن، الآثار السورية في ظل الأزمة، ص، ص ١٣-٣٠.

(١٣) الإحصائيات الأولية لمشروع توثيق الحفريات السرية في مدينة حماة، موقع المديرية العامة للآثار السورية، http://www.dgam.gov.sy/index.php?d=177&id=2269 تاريخ الاسترجاع ، ٥ مايو ٢٠١٧م.

(١٤) الموقع الرسمي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم http://www.alecso.org/site/ تاريخ الإسترجاع ١مايو ٢٠١٧م

(١٥) عمار عبد الرحمن، الآثار السورية في ظل الأزمة، ص ١١.

(١٦) هيئة السياحة العراقية، تقرير أولي عن تدمير الموروث الحضاري لمحافظة نينوى، ص، ص، ٧ ، ٨٨ .

(١٧) عمار عبد الرحمن، الآثار السورية في ظل الأزمة، ص ١٤ ، ص ص ٢٨-٢٩.

(١٨) القرآن الكريم، سورة الروم، الآية، (٩)

(١٩) القرآن الكريم ، سورة غافر، الآية (٢١).

(٢٠) القرآن الكريم، سورة الأنبياء، الآية،(١١).

(٢١) القرآن الكريم، سورة الحج، الآية ٤٥

(٢٢) اليونسكو، الاتفاقيات والتوصيات التي أقرتها اليونسكو بشأن حماية التراث الثقافي، اليونسكو، ١٩٨٥م.

(٢٣) وقائع مؤتمر برلين حول التراث الثقافي المهدد بالخطر: الحفريات والاتجار غير المشروع، موقع المديرية العامة للآثار السورية، http://www.dgam.gov.sy/index.php?d=177&id=2269 تاريخ الإسترجاع ١٠مايو ٢٠١٧م

(٢٤) حماية الثقافة تحت التهديد، الموقع الرسمي لمركز أنباء الأمم المتحدة http://www.un.org/arabic/news/story.asp?NewsID=26577#.WQeBE0Xytdg تاريخ الإسترجاع ٥ مايو ٢٠١٧م.

(٢٥) اختتام أعمال مؤتمر حشد الجهود لحماية التراث الثقافي، موقع المديرية العامة للآثار السورية، http://www.dgam.gov.sy/index.php?d=177&id=2269 تاريخ الاسترجاع ١٠مايو ٢٠١٧م.

(٢٦) الدورة (٢٢) لمؤتمر الآثار، موقع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم http://culture.alecso.org/heritagecongress/?p=1690: تاريخ الإسترجاع ١٠ مايو ٢٠١٧م

(٢٧) المديرة العامة لليونسكو تدعو في أبو ظبي إلى تجديد الالتزام http://www.unesco.org/new/ar/media-services/single-view/news/in_abu_dhabi_unesco_director_general_calls_for_renewed_comm تاريخ الإسترجاع ١١ مايو ٢٠١٧م.

(٢٨) مجلس الأمن الدولي يعتمد قراراً تاريخياً بشأن حماية التراث http://ar.unesco.org/news/mjls-mn-ldwly-ytmd-qrran-trykhywan-bsh-n-hmy-ltrth تاريخ الإسترجاع ١١ مايو ٢٠٢٧م.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com

[٢٩] سعد بن عبد العزيز الراشد، " الآثار في المملكة العربية السعودية واقعها ومستقبلها"، ندوة الآثار في المملكة العربية السعودية حمايتها والمحافظة عليها، الرياض ١٥-١٨ رجب ١٤٢٠ هـ ، وزارة المعارف، ١٤٢٢هـ، المجلد الأول ، ص ٥١.

[٣٠] عن جهود المملكة العربية السعودية في المحافظة على الآثار، انظر، الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، الآثار السعودية: التوعية ، الحماية، إعادة الاعتبار، ١٤٣٦هـ، سعيد بن دبيس العتيبي، دور المملكة العربية السعودية في خدمة التراث الثقافي وخدمة قضاياه" أبحاث المؤتمر الأول لجهود المملكة في خدمة القضايا الإسلامية، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، ١٤٣١هـ، الكتاب الرابع ، ص ص ٢٦٦-٣١٨، وانظر موقع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني https://www.scth.gov.sa

[٣١] برنامج خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري https://www.scta.gov.sa/Antiquities-Museums/CulturalDimension/Pages/KingAbdullahProjectCulturalHeritageCare.aspx
تاريخ الإسترجاع ١٢مايو ٢٠١٧م

[٣٢] القمة الإسلامية تشيد بتأسيس برنامج خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتراث الحضاري https://scth.gov.sa/MediaCenter/News/MainNews/Pages/a-m-1-16-4-16.aspx تاريخ الإسترجاع ١٢مايو٢٠١٧م.

[٣٣] اللجنة الوطنية السعودية للتربية والثقافة والعلوم، التقرير السنوي لعام ١٤٢٢هـ، ص ٧

[٣٤] المرجع السابق، ص ٣٠ .

[٣٥] العتيبي، المرجع السابق، ص ص ٣٠٣-٣٠٧.

[٣٦] العتيبي، المرجع السابق، ص ص ٢٩٨-٣٠٠

[٣٧] العتيبي، المرجع السابق،٣٠٠-٣١٠٢.

PDF created with pdfFactory trial version www.pdffactory.com